بلاحدود

تنسيقية المهاجرين العابرة للأوطان

17 أكتوبر 2020 يوم عابر للأوطان

حريتنا داخل وعبر الحدود الأوربية

TRANSNATIONAL
MIGRANTS
COORDINATION
#170

Solidarité entre les personnes, pas entre les États : arrêtez de fermer les frontières, un permis de séjour européen pour tous et toutes les migrant.e.s !

بلا حدود

تنسيقية المهاجرين العابرة للأوطان(CTM) هي محاولة أولى لتنظيم المهاجرين بلا حدود، للجواب عن الحاجة الماسة لتجاوز حالة العزلة،خاصة مع الظروف التي فرضها وباء كوفيد 19 . وقد تشكلت بمبادرة ومشاركة مجموعات مهاجرة وتنظيمات داعمة لنضالات المهاجرين-ات من أوروبا والمغرب وتركيا.....

بعد نجاح تحركات 30مايو و20يونيو من هذه السنة، تعتزم التنسيقية تتويج هذا النجاح بتحرك جديد يوم 17اكتوبر الجاري. في هذا اليوم،الذي نريده يوما لنضال عابرللأوطان، ندعو كافة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والتجمعات والمتضامنين إلى التظاهر بجميع أنحاء أوروبا وخارجها .

يوم 17 أكتوبر ستكون العاصمة الفرنسية محجا للاف المهاجرين مقيمين و"غيرمقيمين" القادمين من مختلف أنحاء فرنسا لاستعادة حياتهم بعد شهور من الحجر. وبمناسبة هذا اليوم، يأتي هذا الإصدار، الذي هو أول إصدار عمومي لتنسيقية المهاجرين العابرة للأوطان (CTM).

هو ثمرة لشهور من النضال والتواصل والنقاش بين مجموعات من المهاجرين وغير المهاجرين.

هو صوت جماعي نريده عابرا للحدود. شاركت في إعداده مجموعات من فرنسا، المغرب، تركيا،ايطاليا،سلوفينيا،اسبانيا... وهي بلدان تعكس مواقع مختلفة يوحدها نظام عنصري مؤسساتي، حيث تتكامل القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لفرض سياسات هجرة قائمة على الاستغلال والاستعباد والإبعاد والعنف.

نريده صوت لإسماع أصوات المهاجرين ضحايا هذه السياسات العنصرية، المنخرطين في نضال عابر لكل الحدود ضد قوانين الهجرة واللجوء المستعملة من قبل الحكومات لتقييد الحرية وترويض المهاجرين على الخضوع لأرباب العمل في سعيهم لتوفير أشد شروط الاستغلال استعبادا للعمال المهاجرين.

لكن بالرغم من هذا كله يواصل المهاجرون نضالهم ضد هذا النظام العنصري في حياتهم اليومية ومن داخل أماكن العمل .

مواد العدد

افتتاحية العدد ـــــــــــــــ 2
عاملات مغربيات في المهجر ـــــ 3
ما هو قانون دوبلان ؟ـــــــــ 5
ضد الابتزاز: نضال وحدوي من أجل الحرية ـــــــــــــــ 6
مشاكل المهاجرين بتركيا : بعض الحلول ـــــــــــــــ 8
معركتنا:
إقامة دائمة وغير مشروطة ـــــ 9
لا حدود مع البلقان ـــــــــ 11
حركات المهاجرين واللاجئين-اسبانيا ـــــــــــــــ 14
المسيرة الوطنية للمهاجرين غير الشرعيين ـــــــــــــــ 15
سواسية كلنا شرعيون ـــــــ 16

افتتاحية

استجابة لمتطلبات صمود كفاح حركات المهاجرين، يطمح هذا الإصدارإلى تمتين روابط التنسيق بين النضالات المحلية لتوفير إمكانيات تشكيل تنظيم عابر للأوطان. وتشكل مواد هذا العدد مادة أولية للتفكير في مختلف الاستراتيجيات لتنظيم وتعزيز نضال المهاجرين (إضرابات عن الطعام و مظاهرات احتجاجية واعتصامات داخل أماكن العمل.....) للارتقاء بها من نضالات محلية معزولة إلى نضالات عابرة للحدود الوطنية.

صحيح أن هناك مشاكل في حاجة إلى حلول محلية وهناك ضرورة لتحميل الحكومات وأرباب العمل في كل بلد مسؤولية أفعالهم اتجاه المهاجرين، لكن حياة المهاجرين وظروف عيشهم وعملهم لن تتغير دون نضال شامل ضد نظام الاستغلال والعنصرية العابر للحدود والأوطان. فالحرية نفسها تبقى منقوصة متى بقيت مجزأة أو مقيدة على الحدود. للظفر بحرية كاملة وغير منقوصة نحن بحاجة إلى حشد كل القوى ورص صفوف المهاجرين من داخل الحدود وخارجها.

في ظل الحجر الصحي،ورغم استمرار المهاجرين-ات في توفير الحاجيات والخدمات الأساسية لاستمرار الحياة، زاد الضغط على المهاجرين وتم تشديد القيود على حرية التنقل أصبحت معها الحدود أكثر عنفًا،و تفشت مظاهر العنصرية في المؤسسات والإدارة وأجهزة الشرطة، لتصبح عنصرية منظمة ضد المهاجرين. ويكشف هذا التناقض نفاق الحكومات الأوربية ويفضح تعاطيها مع الهجرة والحدود. فهي مستعدة للتضحية بحياة المهاجرين باعتبارها "حياة غير ضرورية" ولا تستحق الحماية. وهذا ما يفسر استثناء المهاجرين من الاستفادة من تدابير الحماية لمكافحة الوباء وإقصائهم من الدعم العمومي للمواطنين، رغم كونهم هم من كانوا في مواجهة مباشرة مع الوباء لتوفير الحاجيات والخدمات الأساسية للمواطنين. وحتى المساعدات والخدمات الممنوحة للمهاجرين كانت مشروطة بتوسيع هامش ربح أرباب العمل.

ومن بين مظاهر النفاق، توقيع بعض الحكومات الأوروبية لاتفاقيات ثنائية مع دول من أوروبا الشرقية لفتح حدودها المغلقة على الدوام أمام العمال المهاجرين. ومنحت دول أوربية أخرى رخص إقامة مؤقتة لتشغيل اليد العاملة الرخيصة في الفلاحة الموسمية وخدمات النظافة والرعاية في القطاع الصحي، لكن مع رفض اية تسوية لأوضاع العديد من المهاجرين الآخرين.

يسلط هذا الإصدار الضوء على معاناة المهاجرين في أوروبا و خارجها ، وهم يواجهون مشكل التسوية القانونية لإقامتهم في بلدان الاستقبال. وهي معاناة ستستمر بل ستزداد قسوة متى استمرت رخصة الإقامة مؤقتة ومشروطة بسلسلة شروط (عقد العمل ،الأجر، الأسرة والبلد الأصلي) ليست في الحقيقة سوى آلية سياسية لابتزاز المهاجرين، سواء الذين يتم استغلالهم بموجب عقود أو الذين لا زالوا عالقين على الشبابيك البيروقراطية ومعلقين بحبال التدابير التعسفية.

متى ظلت قوة العمل المهاجرة ضرورية لزيادة الأرباح، سيبقى الإضراب أمضى سلاح لمكافحة الاستغلال والعنف والعنصرية المنظمة.

نسلط الضوء في هذا الإصدار على تقاطع العنصرية والهجرة مع البطريركية لمضاعفة العنف ضد النساء المهاجرات تعقيد شروط عيشهن. فربط إقامة العاملات المهاجرات،خاصة المتزوجات، بعقد العمل أو رخصة التجميع العائلي، يفرض على النساء الرضوخ لعنف وعنصرية أرباب العمل وللعنف الزوجي.

نحن نطالب بتسوية شاملة من خلال رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة. وعلى وجه التدقيق نطالب برخصة إقامة صالحة بجميع أنحاء أوروبا وغير مشروطة بعقد العمل أو الأجر أو الوضعية الأسرية. هو مطلب موحد بين كل المهاجرين داخل أوربا وخارجها وهو جسر يربط بين النضالات اليومية بين الحدود وداخل أماكن العمل.

يوم 17 أكتوبر سيردد المهاجرون بصوت عال في شوارع باريس والعديد من المدن والعواصم الأوربية: إقامة دائمة وغير مشروطة هو الطريق الوحيد لتفكيك لعبة الحكومات والمفوضية الأوروبية ضد المهاجرين وإسقاط قانون دوبلن. المهاجرون ليسوا مجرد طرود يتم فرزها تحت وصاية الحكومات الأوروبية.

إن آلة إعادة إنتاج الهرمية لا تتوقف وهي تشتغل بشكل مستمر: التوقيف اليومي للمهاجرين على الحدود ، وملاحقتهم بعنف كما هو الحال على طول طريق البلقان أو تركهم يموتون في البحر كما هو الحال بين ضفتي المتوسط . كما يتم الفصل بين المهاجرين و طالبي اللجوء و احتجازهم داخل مراكز ومعسكرات تنعدم فيها ابسط الشروط الإنسانية لتوقيف هذه الآلة نحن ,نطالب بحرية التنقل عبر الحدود وبحق الدخول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وحرية التجول فيه بأمان و دون ابتزاز .

على حركة المهاجرين العابرة للأوطان المطالبة النضال ضد "الإصلاحات الجديدة" التي أعلنها رئيس المفوضية الأوروبية: لن نقبل بالتحكم في حياتنا و رهن مستقبلنا.

إن تظاهرة 17 أكتوبر العابرة للحدود هي جوابنا على حريق(أو إحراق) مخيم موريا بجزيرة ليسبوس اليونانية ، لسنا بحاجة لمزيد من المخيمات و مراكز الاحتجاز. نحن بحاجة إلى مزيد من الحريات داخل وخارج أوروبا ، نحن نريد رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة تسمح بالتنقل بحرية و العمل دون عنف أو استغلال.

عاملات مغربيات في المهجر: بين مطرقة الفاقة و سندان السخرة

مجلة مساواة -المغرب

دواعي الهجرة

هناك أشكال متعددة وأسباب مختلفة تدفع الناس إلى الهجرة. وتعود موجات الهجرة الحديثة إلى الأزمة الاقتصادية .
فلحت مخططات التقويم الهيكلي وسياسات التقشف في تعميق الأزمة الاجتماعية، خاصة في البلدان الخاضعة لوصاية المؤسسات المالية الدولية وسيطرة الشركات التجارية العابرة للقارات.
يعتبر الفقر والبطالة وتردي شروط العيش الفردية و الجماعية أسوأ مظاهر هده الأزمة وأكثرها ارتباطا بموجات الهجرة الحديثة. أمام فشل الدولة في توفير الحد الأدنى من شروط العيش وانسداد الآفاق ، لم يعد من خيار سوى ركوب قوارب الموت بحثا عن الحياة . يسمى هدا التهجير القسري في قاموس الأجهزة الأمنية لدول اللجوء بالهجرة السرية.

البطالة

تزداد البطالة مع الازمة الاقتصادية وتشكل النساء والشباب الفئات الأكثر عرضة لها وبنسب مخيفة في صفوف النساء : 14.7 مقابل 10.5 بالنسبة للذكور خلال السنوات الماضية. ولا تتعدى نسبة التشغيل لدى النساء 22 في المائة مقابل 66 في المائة بالنسبة للذكور.
لم تعد المسألة سرية في المغرب، فالملك نفسه اعترف بفشل "النموذج التنموي" وصندوق النقد الدولي دعا للحد من مستويات البطالة. لكن هذه الاعترافات لا تقف على أسباب الفشل. فالملك وصندوق النقد الدولي وهما شريكان فيما ألت إليه الأوضاع،هم من تعيق تطبيق نماذج تنموية مستقلة ومرتكزة على تلبية حاجيات السكان، وفي المقام الأول حاجيات النساء اللواتي هن الأكثر عرضة لنتائج السياسات الليبرالية المتعاقبة

الفقر

ليس الفقر قدرا محتوما بل هو نتيجة أفرزتها كوارث الرأسمالية. يتحدد الفقر من المنظور الليبرالي بعدة معايير، منها التغذية ,وولوج التعليم والصحة والماء الصالح للشرب والدخل القار. وهي معايير تعتمدها الليبرالية لتلميع صورتها. آما الفقر من منظورالاقتصاد الماركسي فهو نتيجة لنظام توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع .
هذه النتائج هي أكثر حدة في المغرب حيث يتجاوز عدد الفقراء 4 ملايين حسب الإحصائيات الرسمية، وهو يحتل الرتبة 78 ضمن 115 بلد على مستوى الصحة (طبيب لكل 2000 مواطن، انعدام الأجهزة الطبية والكوادر الصحية داخل المستشفيات (75 في المائة من وفيات الأطفال تهم المجال القروي ،كل 10 ساعات تسجل وفاة امرأة حامل).
ويبقى للفقر نتائج وخيمة على النساء،خاصة القرويات منهن. فارتفاع نسبة البطالة وانعدام الدخل القار وتردي الخدمات كلها عوامل أدت إلى بروز ظواهر سوء التغذية وتفشي الأمراض وارتفاع نسبة الوفيات والعزوف عن الزواج وارتفاع نسبة الطلاق وتفشي الأمية وتدني نسبة التمدرس وتفاقم العنف.
بالإضافة إلى هذا أفرزت السياسات المتعاقبة عدة كوارث إنسانية من بينها فاجعة قرية بولعلام التي خلفت 15 قتيلة و05 جريحات إضافة إلى قتلى المعابر على الحدود مع مدينتي سبتة ومليلية كل سنة والعبودية الجديدة التي مست بالدرجة الأولى العاملات المهاجرات التي دفعتهن ظروفهن للبحث عن عمل خارج الحدود.

عاملات مغربيات ببلدان المهجر

إذا كان الفقر والبطالة عوامل دفعت النساء إلى الهجرة, من اجل البحث عن عيش كريم لهن ولأسرهن فان شروط العمل داخل مجموعة من البلدان المستقبلة لا تخرج عن نطاق السخرة والعبودية

عاملات الفراولة بإسبانيا

منذ انطلاق الألفية الثالثة والرأسمالية تبحث عن يد عاملة رخيصة مرنة طيعة غير مؤهلة للتنظيم النقابي .

لتسهيل هذه المهمة وضعت نظاما جديدا للهجرة المؤقتة بعقود نسوية محضة. توجهت ببرنامجها إلى المغرب سنة 2006 معتمدة على الهشاشة والانتقاء كآلية لاختيار الفئات من النساء الأكثر فقرا وأمية لضمان عودتهن للمغرب بعد انتهاء العقد.

منذ 2006والبرنامج ساري المفعول والعاملات المغربيات يشتغلن في حقول الفراولة الاسبانية .لكن في السنوات الأخيرة كان لهذا البرنامج صدى مغايرا.

كل سنة تشرع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل بتسجيل النساء الراغبات في العمل بالحقول الاسبانية ما بين 29 يناير و02 فبراير، وهي فترة زمنية ضيقة لا تسمح للعاملات الجدد بتجميع المعلومات الكافية عن طبيعة العمل الموكول لهن في الديار الاسبانية. وهكذا عرفت سنة 2019 استفادة 20ألف عاملة وهو عدد كبير مقارنة مع السنوات السابقة.

يعود السبب في ارتفاع هذا العدد إلى الزيادة في الأراضي المخصصة لزراعة الفراولة(6095 للفراولة و11700 هكتار للفواكه الحمراء) والتخوف من ضياع المحصول .

يفرض منطق المنافسة تقليص كتلة الأجور من خلال الضغط على الأجور .ولا تخرج ضيعات الفراولة الاسبانية عن هذا المنطق. فجني الفراولة يتطلب الارتكاز على الاضطهاد البطريركي والاستغلال الطبقي والهجرة كواجهة من واجهات التمييز العنصري لتصريف العنف والهيمنة عبر عقود موسمية تجسد الهيمنة في أبعادها المختلفة وتدمج الاستغلال الطبقي بالاضطهاد الجنسي والتمييز العنصري.

تمتد العقود من شهر ابريل إلى شهر يونيو ويتطلب إبرامها شروطا من بينها :

- التجربة المهنية في جني الفواكه الحمراء
- تراوح العمر بين 18 و45 سنة
- اشتراط أن يكون للعاملة أطفال لا يتعدى أعمارهم 14 سنة
- الالتزام بالعودة إلى المغرب بعد انتهاء مدة العقد

إضافة إلى هذه الشروط ، لا تستفيد العاملة المغربية من الحقوق المنصوص عليها في قانون الشغل كمثيلتها الاسبانية. ولا تعير الدولة المغربية أي اهتمام بهذه الحقوق عند إبرام العقد وهو ما يفسر الاشتغال 10 ساعات يوميا عوض ست ساعات ونصف باجر لا يتعدى 40 اورو والحرمان من معاش التقاعد والأجر مقابل ساعات العمل المنجزة والسكن اللائق.

فرغم تنصيص العقد على مجانية السكن يتم خصم 03 اورو لليوم الواحد كتكلفة للكراء. لكن مع هذا كله لم تتوقف الانتهاكات عند شروط العمل المجحفة وغياب القانون، بل تعدتها لتشمل الاعتداءات الجنسية بما في ذلك الاغتصاب والتحرش والاختفاء غير المبرر.

في هذا السياق نشرت إحدى الصحف الألمانية تقريرا عن ارتفاع حالات الإجهاض في منطقة ويلفا الاسبانية ونشرت صحيفة البايس الاسبانية تقريرا آخر يصف شروط عمل العاملات المغربيات بالجحيم، مما شجع العاملات المغربيات على رفع الشكاوى و تنظيم الوقفات للتنديد بالتحرش الجنسي والاغتصاب وانتهاك حرمة الجسد، خاصة بعد الشهادة الصادمة لعاملة حامل في شهرها السادس تعرضت لاعتداء جنسي، فكان رد الباترونا ضد حركة النساء العاملات هو الطرد الجماعي وعودة العاملات إلى المغرب رغم عدم انصرام المدة القانونية لعقود العمل.

مر كل هذا على أنظار السلطات المغربية لكنها لم تحرك ساكنا. وحدها مقاومة العاملات وتضامن النقابات والجمعيات الاسبانية ووسائل الإعلام وشبكة التواصل الاجتماعي حالت دون هذه العودة القسرية وطالبت بفتح تحقيق في الموضوع .

ولتضليل الرأي العام حول ظروف العمل في الضيعات الاسبانية، لا تتردد منظمات أرباب العمل الاسبانية في تمويل برامج دعائية حول "مكافحة العنف والتحرش الجنسي" وفي الوقت نفسه تمويل تقارير صحفية حول "انتشار ظاهرة الدعارة في صفوف العاملات المهاجرات "

أما السلطات المغربية فقد نفت هذه الأخبار مؤكدة على زيارة وفد عنها لعين المكان وتأكيده عدم معاينة أية حالة تحرش بعد التواصل مع النساء العاملات وعدم تسجيل آية شكوى لدى السلطات الاسبانية. لكن تحقيق الصحيفة الألمانية وتوقيف الشرطة الاسبانية لأول متهم في قضية الاعتداء الجنسي على العاملات المغربيات كذب بيان السلطات المغربية.

في جانب آخر ومع الجائحة التي عرفها العالم بعد انتشار فيروس كوفيد 19 لم تكتمل صفقة جلب العاملات المغربيات إلى الحقول الاسبانية. فبعدما قدر العدد المنتظر في 30 ألف عاملة، توقف عند 7100. لكن شروط الحجر الصحي وإغلاق الحدود الاسبانية المغربية حال دون وصول الدفعات الأخرى

هؤلاء العاملات المغربيات اللواتي تمكن من الوصول إلى الديار الاسبانية، أصبحن بسبب الحجر الصحي عالقات هناك، فازدادت الصعوبات بسبب الطرد من السكن وتعقدت شروط العيش و طال الانتظار بعد استنفاد مدخرات العاملات أمام هزالة الأجور وتوقفها بتوقف العمل أواخر شهر ماي. و قد رفضت الحكومة المغربية ترحيل العاملات المغربيات بدعوى التخوف من العدوى ولم يتم حل المشكل إلا مع نهاية شهر يوليوز حيث عادت الدفعة الأولى.

خادمات البيوت بالعربية السعودية

في إطار اتفاقية ثنائية بين المغرب والسعودية بلغ عدد العمال المغاربة بالديار السعودية أكثر من 48 ألف من بينهم 15 ألف عاملة .

وتعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل المؤسسة الوحيدة المعترف بها كوسيط، لكن تضطلع وكالات أخرى وأشخاص ذاتيين بهذه المهمة في إطار ما يسمى بالسوق السوداء.

يعتمد قانون الشغل في السعودية على نظام الكفالة لتنظيم العلاقة بين المشغل والعامل . يسمح هذا النظام للمشغل بالتحكم في العامل الأجنبي و منعه من حيازة جواز سفره أو المطالبة به ومنع التنقل دون موافقة رب العمل. كما يسمح نظام الكفالة بالتحكم في أعداد ونوعية اليد العاملة المهاجرة. وهو نظام أشبه بالعبودية، حيث العامل عبدا وليس أجيرا بما في ذلك الامتناع عن أداء الاجر والسجن داخل البيت.

هذه هي الشروط التي تشتغل فيها النساء العاملات داخل السعودية. فرغم تأكيد المغرب عن غياب اتفاقيات لتشغيل النساء المغربيات كخادمات بيوت، فان الصحف السعودية تتحدث على استقدام عاملات مغربيات للقيام بهذا النوع من العمل. وقد أثار هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة ضجة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة بعد نشر إعلانات عن " التنازل عن عاملات مغربيات مقابل مبلغ مالي لصالح الكفيل و الإعلان عن مهارات العاملة في الطبخ والعناية بالمسنين والصغار و القيام بالتمريض" وتصريح بعض العاملات بمنعهن من الاتصال بذويهن. وقد خلفت هذه الإعلانات موجة غضب كبيرة خاصة بعد الاستماع لشهادات حية عن الانتهاكات الفظيعة التي تتعرض لها العاملات المغربيات داخل الأراضي السعودية والتي بلغت إلى حد القتل. وقد شبهت العديد من وسائل التواصل الاجتماعي السوق السعودية بسوق النخاسة بعد تأكيد مصادر سعودية بوجود سوق سوداء لتشغيل النساء العاملات.

ولم تقف الاهانات عند حدود الاعتداءات الجنسية،بل تجاوزتها إلى الاتهام بالفساد والمطالبة بمنع جلب هذا النوع من اليد العاملة خوفا من انفراد العاملة بالزوج وتهديد مجموعة من النساء بالاستقالة والمكوث بالبيت لمنع أي احتكاك بين الزوج والخادمة، في تصريح واضح وإهانة سافرة للعاملة المغربية واتهامات صريحة لها بالفساد.

هذا وقد حذرت بعض الجمعيات بالمغرب من مغبة عدم الاهتمام بالشروط التي تعيشها العاملات المغربيات داخل البيوت السعودية ومن ارتفاع حالات التعذيب والاغتصاب والتحرش وغياب الضمانات عند ممارسة هذا النوع من العمل. لكن الحملات الإعلامية وتضامن الحركة النسائية العالمية أرغم الحكومة الاندونيسية على منع الاشتغال بالسعودية بعد الحادث الإجرامي الذي تعرضت له عاملة اندونيسية. كما فرض على الحكومة المغربية تعليق المصادقة ـ بشكل مؤقت ـ على وثائق الراغبات في العمل المنزلي إلى حين تسوية الملفات المتعلقة بأوضاع العاملات المغربيات داخل الأراضي السعودية بعد انتشار مقطع فيديو لعاملة مغربية تصرخ جراء تعرضها للتعذيب و المنع من العودة إلى المغرب. وهو ما فرض على السلطات السعودية فتح تحقيق في الموضوع، لكن التحقيق لازال مفتوحا ودون نتائج تذكر.

ما هو قانون دوبلان ؟

يلزم قانون دوبلان طالبي اللجوء البقاء في البلد الذي يدخلونه لأول مرة إلى حين معالجة ملفاتهم. ويجبر هذا الإجراء، آلاف المهاجرين،على البقاء عالقين في دول مثل اليونان أو إيطاليا لأشهر عديدة ، إن لم يكن لسنوات.

خلال مدة الانتظار، غالبا ما يتعرض المهاجرون للاحتجاز في مراكز ومخيمات تنعدم فيها الشروط الإنسانية ، كمخيم موريا بجزيرة ليسفوس اليونانية القريب من الحدود مع تركيا الذي تعرض لحريق منتصف شهر شتنبر دمره بالكامل مهددا حياة قاطنيه (أكثر من 12 ألف). وبدل إغلاق المخيم، قامت الحكومة اليونانية بدعم من الاتحاد الأوروبي، ببناء معسكر جديد بالقرب من منطقة عسكرية.

هذا و تعمل المفوضية الأوروبية الآن، على اقتراح نظام جديد للهجرة يقوم على " الانتقاء العنصري" للمهاجرين على الحدود - مما سيمنح السلطات المحلية آلية أخرى لفرض مزيد من التدابير التعسفية على المهاجرين – وتمتين التنسيق مع الدول الأوروبية لطرد المهاجرين بشكل سريع إلى بلدانهم الأصلية.

يشكل هذا الاقتراح هجوما جديدا للحكومات الأوروبية على المهاجرين وشكل من أشكال إعادة توطين اللاجئين.

نحن نرفض نظام دوبلان والمقترحات الجديدة للمفوضية الأوربية، ونؤكد أن وحدها رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة، هو السبيل الوحيد لوضع حد لتقييد حرية تنقل المهاجرين وتفكيك نظام دوبلان العنصري وإغلاق مراكز الاحتجاز ووضع للظروف اللاإنسانية داخل المخيمات. إن نظام دوبلان العنصري هو المسؤول عن موت المهاجرين في البحر قبل وصولهم إلى أوروبا ، وهو المشرعن للاستغلال والعنصرية داخل الاتحاد الأوروبي وهو الذي يشكل غطاء قانونيا لدول العبور، كتركيا والمغرب للمساومة بورقة المهاجرين مقابل المشاركة في تطبيق سياسات حكومات الاتحاد الأوروبي.

ضد الابتزاز، نضال وحدوي من أجل الحرية

سيلفي (عاملة مضربة بفندق ايبيس بفرنسا)

تتعاقد العديد من الشركات بفرنسا مع وكالات التعاقد من الباطن التي تعتمد أساسا على اليد العاملة المهاجرة.
نحن نادلات فندق Ibis-Batignolle العاملات بشركة التنظيف SNT ، مضربات عن العمل منذ 14 شهرًا بسبب شروط العمل المزرية والأجور المنخفضة، لا لشيء سوى أننا نساء و بشرتنا سوداء.
يعتبر العمل الذي نقوم به بالنسبة للعديد من الناس عمل غير مرئي. فزبناء ورواد الفنادق يجدون الغرف نظيفة ومرتبة، لكن لا يعرفون أن راحتهم هذه هي من تعبنا وعرق جبيننا وعلى حساب إرهاقنا واستغلالنا وتهديدنا.
لهذه الأسباب ومن أجل التمتع بنفس الحقوق والاعتراف بعملنا ومؤهلاتنا، ومن اجل الترقية و رفضا لتجميد وضعيتنا في الرتب المتدنية ومن اجل إدماجنا، قررنا نحن العاملات التعبيرعن رفضنا لهذه الشروط المخزية المفروضة علينا من قبل شركات التعاقد من الباطن.
في البداية كان مسعانا هو إبرام اتفاقية جماعية مع مجموعة أكورد (ACCOR) المالكة لفندق إيبيس. لكن الادارة لم يكن لديها أية نية للتفاوض معنا. ومع استمرتجاهل مطالبنا، توصلنا إلى ضرورة التنظيم لانتزاع حقوقنا بانفسنا.
في البداية لجأنا إلى نقابة CGT-Cleaning ، لكن تجربة البعض منا،ساعدتنا على اكتشاف وبسرعة خداع هذا الاتحاد بدعوته لنا بالتحلي بالصبر والتريث الذي كان يعني الاستمرار في العمل في نفس الشروط مع إضافة عامل الخوف. لكن إرادة الانتصار دفعتنا إلى تغيير النقابة، فالتحقنا بنقابة CGT-HPE ومن خلالها تعرفنا على حقوقً كنا نجهلها، فكان ذلك حافزا لدخول في الإضراب.
وخلال التفاوض معنا،وضحنا أن المعركة جدية وان الفتات لن يثنينا عن مواصلة الإضراب الى حين الاستجابة لمطالبنا.
ولكسر عزيمتنا، لجأ أرباب العمل بمعية نقابة CGT والمديرين التنفيذيين إلى تهديدنا والاتصال بأزواجنا لتحذيرهم من نتائج مواصلة الإضراب على دخل الأسرة، وقد لذلك تأثير فتقلص عدد المضربات إلى 20 من أصل 34 . لكن عزيمتنا على الانتصار عوض عن نقص عددنا.
خلال مرحلة الحجر الصحي زادت الصعوبات،خاصة بعد استنزاف مالية صندوق الإضراب،حيث خيم الخوف وزاد التوجس من المستقبل، واستطعنا تدبير أمورنا بفضل منحة البطالة الجزئية التي منحتنا نقابة CGT-HPE حتى ديسمبر. أمام ظروف الحجر الصحي،اتخذنا قرار تعليق الاعتصام الذي كنا نقوم به يوميًا قبل تفشي الوباء. وبعد تخفيف تدابير الحجر الصحي، قمنا بإطلاق مبادرات رمزية أمام الفنادق للتعبير عن استمرار المعركة.
صحيح أن التضحية باجرة 14 شهرا وإدارة الإضراب وتوفير مستلزماته اليومية وظروف النضال ليست بالأمر السهل، لكن رغم كل هذا فقد كنا موحدين على عدم الاستسلام وعلى مواصلة المعركة حتى النصر.
وقد ساعد على ذلك الوضعية القانونية المشتركة بين كل العاملات ، واحدة مجنسة والباقي حصلن على وثائق الإقامة من خلال العمل أو التجمع الأسري وهو ما سمح بتمديد الإضراب. ناضلنا إلى جانب المهاجرين غير الشرعيين رغم تمتعنا بوثائق الإقامة و شاركنا في التعبئة ودعم بعضنا البعض لإيماننا ووعينا بان نضال المهاجرين غير الشرعيين لا ينفصل عن النضال من أجل تحسين ظروف العمل.
فرخصة الإقامة اذا كانت تسمح بجزء من الحرية فهي لا تحد من استغلالنا كعاملات وكنساء لون بشرتهن اسود. وفي الحقيقة لا يمثل الحصول على رخصة الإقامة نهاية النضال بل بداية النضال.فكما هو معروف، يتوقف الحصول على رخصة الإقامة على عدة شروط، علاوة على راتب لا يقل عن 300 اورو التوفر على عقدة العمل ووصل الراتب.

وفي حالة فقدان العمل فأنت مطالب بإثبات التسجيل بإحدى وكالات التشغيل بحثا عن عمل. لكن القيام بكل هذا لا يمكنك سوى من تجديد رخصة الإقامة لمدة قصيرة. وفي حال و استمرار الوضع عما هو عليه يتم توقيف تجديد الإقامة .

إنه نظام عنصري يجبرك على القيام بوظائف بئيسة والقبول بأجور منخفضة لتجنب خطر فقدان الوثائق. وهو نظام يسمح لأرباب العمل بتشغيلك مقابل 400 بدل 1000 يورو لأنهم يعرفون انك ستقبل لأنك في حاجة الى عقد عمل ووصل براتب لتجديد رخصة الإقامة. هذا هو النظام المعمول به بكل بقاع العالم رغم اختلاف القوانين من بلد لأخر.

لهذا يكتسي النضال العابر للأوطان أهمية بالغة، فهو وحده السبيل لطرح مشاكل المهاجرين على صعيد أوربي .

فإذا كان لكل دولة قانون خاص لتنظيم المهاجرين، فإنها تتوحد في ربط وثائق الإقامة بالعمل لإجبارنا على قبول بوظائف وشروط عمل مهينة لتجديد رخصة الإقامة.

لهذه الأسباب يجب الانضمام لمعركة المهاجرين غير الشرعيين وجميع مهاجري أوروبا باختلاف أوضاعهم لإسقاط قوانين الابتزاز. فأوروبا هي الهجرة ورخصة الإقامة يجب أن تكون أوربية أو لا تكون. لهذا نحن نناضل من اجل حرية التنقل بحثا عن شغل مناسب من بلد لآخر.

إن تجديد رخصة الإقامة ليس سوى تجديد لظروف اعتقالنا وشروط استغلالنا. وليست رخصة الإقامة القصيرة والمشروطة،سوى تصريح بعبوديتنا الدائمة واللامشروطة.....

يتحدثون عن الاتحاد الأوروبي، ولا يتحدثون عن حرية تنقل المهاجرين داخل الاتحاد الأوربي. في الحقيقة هنالك اتحادان : الأول للسكان الأصليين الذين لهم حرية التنقل والعيش والعمل حيث أرادوا والثاني اتحاد الحكومات وأرباب العمل لاستغلال المهاجرين.

أما نحن فقد انتقلنا إلى أوروبا بحثا عن ظروف عيش أفضل و حرية أكثر، لن يتصدق علينا احد ضحينا بشيء ولن نتراجع إلى الوراء سنواصل النضال لإسماع مطالبنا ، ومعركتنا مستمرة حتى النصر!

حول مشاكل المهاجرين واللاجئين بتركيا : بعض الحلول

مجلس الهجرة (HDK) ولجنة المهاجرين (.HDP)

يشكل المهاجرون واللاجؤن جزء من حياتنا اليومية في تركيا، فمعظمنا ينحدر من جد مهاجر أو لاجئ. وبعضنا، إذا لم يكن ينحدرمن الهجرة فهو يعيش بجوار مهاجرين أو لاجئين. هكذا كان ولازال تاريخ الإنسانية، سجل من الهجرات الجماعية أو الفردية. لهذا فنحن معنيون بأسباب هجرة الناس من بلدانهم كما نحن معنيون بشكل التعامل مع المهاجرين في بلدان الاستقبال. لكن رغم كل ذلك، فنحن لا نستطيع كأفراد التأثير في القرارات التي تحدد ظروف حياة أي مهاجر أو لاجئ. رغم كون معظم المهاجرين واللاجئين لا يبحثون سوى عن الحماية هربا من الفقر أو الكوارث البيئية أو الحروب و غيره من الفظاعات، ومن بينهم نساء وأطفال ومختلفين جنسيا، الذين يشكلون،من بين المهاجرين، الفئات الأكثر تضررا من الهجرة.

علاوة على هذا الوضع العام،زاد الوضع سوء مع أزمة وباء كورونا التي خلقت ظروفا أكثر قساوة بالنسبة للمهاجرين واللاجئين. ويتجلى ذلك في تنامي ظاهرة جرائم الكراهية. فمع تقليص الموارد وتغيير الدول لأولوياتها، زاد وضع المهاجرين واللاجئين هشاشة وأصبحوا بدون حماية و الأكثر من ذلك باتوا مستهدفين باعتبارهم "مصدر كل الشرور" كما تروج الدعاية المعادية للمهاجرين. لم تعد الدولة، كما كانت في السابق، عاجزة عن وقف هذه الحملات العنصرية فحسب ، بل تحولت إلى آلة مغذية بعجزها لهذه الحملات. فلا يكاد يخلو يوم من خبرعن هجوم على محل تجاري سوري، كرد فعل عدائي من سكان الحي ضد الجالية السورية المتهمة باقتراف جرائم مزعومة. وأمام هذه الحالات لا تتدخل الشرطة وان فعلت فبعد أن يكون قد فات الأوان. وهذا ما فرض علينا في مجلس المهاجرين ولجنة المهاجرين إعطاء أهمية خاصة للنضال ضد جرائم الكراهية.

أما المسالة الأخرى الحيوية التي يصطدم بها المهاجرون واللاجئون في تركيا فهي الوضعية القانونية. فباستثناء المهاجرين القادمين من الحدود الغربية لتركيا فان غالبية المهاجرين "سريين" وهو ما يجعل حياتهم اليومية (الشغل والصحة والتعليم) بين سندان الهشاشة ومطرقة الترحيل. وهو وضع يحول دون مشاركتهم في الحياة المدنية لمقاومة المظالم التي يتعرضون لها. وتعتبر العديد من الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني أن الخوف من الترحيل والطرد يشكل عقبة رئيسية أمام انخراط المهاجرين واللاجئين في الدفاع عن حقوقهم.

وجد الرأسماليون الأتراك في "الهجرة السرية" مصدرا للتزود باليد العاملة الرخيصة، كما هو الحال مع المهاجرين الأفغان المشغلين كرعاة في منطقة الاناضول. وقد جاء في تقرير للصحفي اركومنت اقدنيز بتاريخ 22يونيو 2020 https://www.evrensel.net/yazi/86595/afgan istanli-cobanlar) أن "حاجة تركيا إلى الرعاة قد ضاعف من عدد المهاجرين السريين الأفغان القادمين من الحدود الشرقية بنسبة تفوق عدد الذين تمت تسوية وضعيتهم القانونية". ويكشف ذلك أن وضعية "مهاجر سري" هي اكثر مردودية من "مهاجر قانوني" أو مواطن أصلي. كما يكشف تواطؤ الحكومة التركية مع التجارة غير الشرعية في اليد العاملة المهاجرة.

ولان النساء والأقليات الجنسية والأطفال يشكلون الفئات الأكثر هشاشة بين المهاجرين واللاجئين، يركز مجلس المهاجرين ولجنة المهاجرين نشاطهما حول هذه المجموعات.

كثيرا ما شكلت التقارير حول الاغتصاب والتحرش وسو المعاملة داخل مراكز الإيواء الحكومية دافعا للمطالبة بفتح تحقيقات برلمانية، لكن دون جدوى. وهذا يكشف أيضا تستر الحكومة التركية عن هذه الجرائم. ولأنها متواطئة فهي ترفض الترخيص لنواب المعارضة وأعضاء المنظمات المدنية بزيارة مراكز الإيواء الحكومية.

هناك مسالة أخرى تتصدر قائمة انشغالاتنا، وهي استغلال الحكومة التركية لملف المهاجرين في مفاوضاتها مع أوربا لتحقيق أهدافها . والاسوء من ذلك هو تلبية السوق الأوربية لمطالب الحكومة التركية على حساب مطالب وحقوق المهاجرين واللاجئين. إزاء هذه الإستراتيجية اللاخلاقية، نحن نسعى إلى الدفاع عن المهاجرين واللاجئين كقضية إنسانية . ونعتبر ان من واجبنا الدفاع عن حق كل مهاجر ولاجئ في "بطاقة وطنية" تسمح له بولوج المرافق الاجتماعية (الصحة والتعليم) ونحن نطمح أن تحدو حدونا كل التنظيمات السياسية للتمكن من فرض إطار قانوني يمنح المهاجرين واللاجئين بطاقة هوية بغض النظر عن أصولهم.

على الجميع أن يستحضر أن قرار الإقدام على "مغادرة البلد الأصلي" هو قرار قاسي جدا، لذلك علينا القيام بعمل تحسيسي اتجاه منظماتنا ومدننا ليفهم الجميع أن الهجرة ليست اختيار، بل هي خيار حياة آو موت. وان المهاجر واللاجئ ليس "إنسان آخر"، بل هو إنسان مثلنا يبحث عن تلبية حاجياته الفيزيزلوجية والنفسية للعيش بكرامة.

نقطتان علينا شرحهما للناس الحاملين لمشاعر سلبية اتجاه المهاجرين واللاجئين :أولا، هؤلاء ليسوا منافسين ، بل هم شركاء ومن حقهم علينا تقاسم سبل العيش .ثانيا، مطلب الحرية و الأمن والرخاء لا يجب أن يكون حكرا على مجموعة دون أخرى. هذا ما يجب أن يكونه جوهر منظومة فيمنا الإنسانية.

معركتنا: من أجل إقامة دائمة وغير مشروطة

تنسيقية المهاجرين –بولونيا (ايطاليا)

تشكل الشروط المادية للحياة اليومية قاعدة انطلاق نضالات المهاجرين وطالبي اللجوء بايطاليا. وبالموازاة مع هذه النضالات تشكلت تنسيقية المهاجرين ببولونيا بمبادرة من مهاجرين –ات وطالبي-ات اللجوء ومدعمين ايطاليين . وخلال مسيرة 20 سنة من النضال ضد استغلال المهاجرين، تعددت واجهات تدخلنا، وهي تشمل النضال ضد استغلال الشغيلة العاملة في الصحة والفلاحة واللجوستيك، علاوة على مناهضة العنصرية داخل مراكز استقبال المهاجرين ومخيمات اللاجئين وأماكن العمل وتوظيف رخصة الإقامة كآلية سياسية لمأسسة العنصرية.

نحن نعتبر أن ربط رخصة الإقامة بعقدة العمل والأجر والدخل اوالدراسة أو العائلة ، يحد من حرية تنقل المهاجرين واللاجئين ومن تمتعهم بالحقوق الأساسية. وقد كشفت فعلا حالة الطوارئ الناشئة عن وباء كوفيد 19 عن أهمية وملحاحية النضال من أجل رخصة الإقامة غير المشروطة والتي بدونها، لم يكن بوسع المهاجرين الولوج الى النظام الصحي.

مع الجائحة تم تعليق الحياة اليومية لكن العنصرية استمرت في الاشتغال، ونحن بدورنا لم نقم بتعليق نضالاتنا بل واصلنا مسيرتنا، قبل وبعد وخلال الجائحة. فنزلنا إلى الشارع لمرتين ببولونيا مباشرة بعد الإعلان عن رفع حالة الطوارئ الصحية (يومي 30 ماي و30 يونيو) وسنعود الى الشارع يوم 17 أكتوبر في إطار الحملة العابرة للحدود.

انطلاقا من إدراكنا أن مشاكل المهاجرين واللاجئين هي نفسها داخل أوربا وخارجها، انخرطنا كتنسيقة للمهاجرين ببولونيا في التنسيقية العابرة للأوطان (تعال). ونحن نعتقد أن خيار النضال العابر للحدود هو الذي سيعطي فعالية أكبر لنضالنا المحلي والعام،وان مناهضة العنصرية غير ممكن دون نضال ضد المؤسسات العنصرية.

تشكل رخصة الإقامة احد العناصر المحددة لحياة المهاجرين واللاجئين داخل الاتحاد الأوربي، فهي توظف من قبل الحكومات وأرباب العمل كأداة سياسية لاستعباد وإبعاد المهاجرين واللاجئين. ففي ايطاليا كما في الاتحاد الأوربي، للحصول على رخصة الإقامة، على المهاجر أن يتوفر على عقدة عمل وأجر محدد أو إثبات الموافقة على التجميع العائلي أو الدراسة. وهي شروط تتولد عنها مشاكل أخرى في حياة المهاجرين. فالمهاجر الذي غادر بلده سعيا لتحسين ظروف حياته، يجد نفسه، في بلد الاستقبال مرغما على القبول بشروط عمل وحياة يومية تنعدم فيها الإنسانية .

لاشك أن هذه الشروط اللانسانية ما هي إلا احد نتائج شروط "رخصة الإقامة" . فبموافقة الحكومات وتواطئها، يستغل أرباب العمل شروط منح رخصة الإقامة لمقايضة المهاجرين على القبول بأجور منخفضة خوفا من عدم الحصول على الإقامة والطرد. ويسري هذا بشكل خاص على المهاجرين المتزوجين من شخص من أصل أوربي أو مقيم في أوربا، الذين يطلبون رخصة إقامة لدويهم في إطار التجميع العائلي،وهم في غالب الحالات نساء أو أطفال.

كما كشفت حالة الطوارئ الصحية، عن هزالة أجور العاملات المهاجرات وكلفة العمل المنزلي الباهظة. فبعد إغلاق المدارس و روض الأطفال والمخيمات الصيفية، تم الإلقاء بوظائف هذه المرافق على عاتق الأمهات اللواتي تحملن القسط الأكبر من أعبائها مقارنة مع الآباء. وأمام هزالة الأجور، اضطرت النساء العاملات أكثر من الرجال إلى التخلي عن العمل وهو ما يعزز التقسيم الجنسي للعمل، حيث العمل المنزلي والرعاية من نصيب النساء وعلى رأسهن النساء المهاجرات.

في ظل هذه الشروط، أصبحت وضعية غالبية النساء المهاجرات المكرهات على البقاء في البيت مرتبطة برخصة إقامة أزواجهن أو جنسيتهم. وفي كثير من الحالات ترغم

النساء المهاجرات على الخضوع للعنف الزوجي خوفا من الطرد.

وبهذا تجسد رخصة الإقامة في إطار التجميع العائلي، المظهر الأكثر وضوحا عن شكل اشتغال أنظمة الاضطهاد،حيث تتقاطع العنصرية مع البطريركية لجعل النساء المهاجرات أكثر عرضة للاستعباد والخضوع والتهميش من الرجال.

لقد كشفت حالة الطوارئ الصحية نفاق الحكومات الأوربية وأبانت عن حقيقة سياساتها حول الهجرة والحدود. ففي ايطاليا كما في أوربا، تم الإلقاء بالأشغال والأعمال الضرورية على المهاجرين في خرق سافر لإجراءات الحجر الصحي. ويكشف هذا على ان أرواح وحياة المهاجرين ليست ضرورية وأساسية لحمايتها، بل يمكن التضحية بها. فهم محرومون من الدعم العمومي للمواطنين وان تلقوا مساعدات أو خدمات فقيمتها تحدد نسبة إلى الأرباح التي حققها أرباب العمل من استغلال عمل المهاجرين.

إذا كانت الحياة قد تم تعليقها خلال مدة الحجر الصحي، فان حياة المهاجرين واللاجئين كانت معلقة على الدوام. فهم مغيبون ويعيشون على هامش المجتمع رغم المكانة المركزية لعمل المهاجرين في المجتمعات الأوربية. وقد اضطرت بعض الحكومات الأوربية إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع حكومات دول أوربا الشرقية لفتح حدودها "المغلقة" أمام المهاجرين كما لجأت حكومات أخرى إلى منح رخص إقامة مؤقتة لتشغيل يد عاملة مؤقتة في الفلاحة والخدمات الصحية. وقد منيت هذه المناورات بفشل ذريع في ايطاليا بعد رفض المهاجرين لهذه الشروط الانتقائية .

لكل هذه الأسباب، تدعم تنسيقية المهاجرين ببلونيا مطلب تنسيقية "المهاجرين العابرة للأوطان" من أجل رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة، مستقلة عن الأجر وعقدة العمل وتدابير التجميع العائلي، باعتبارها شروط تفرضها الحكومات لتقييد حرية المهاجرين، نساء ورجال. إن الإقامة الدائمة وغير المشروطة تساعد على كسر هذه القيود ومنع الحكومات وأرباب العمل من توظيف رخصة الإقامة كإلية سياسية لابتزاز المهاجرين واللاجئين وإكراههم على العمل بأجور منخفضة.

لا يستهدف الترخيص المؤقت والمشروط بالإقامة المهاجرين فقط، بل يستهدف المجتمع ككل. ولهذا علينا أن نعمل معا لمكافحته.

لا حدود مع البلقان

انفو كولبا-البلقان (سلوفينيا)

انوفو كولبا هو شبكة واسعة تضم تنسيقيات المهاجرين وطالبي اللجوء ولاجئين وجمعيات محلية ومجموعات مناضلة وافراد. وهي تنشط بسلوفينيا على الحدود مع الاتحاد الاوربي. يستعرض هذا النص بعض أوجه ومجالات نضالات هذه الشبكة.

من البديهي أن هذا التقرير لا يمكنه أن يستعرض كل النضالات والتي تتعدد بتعدد مشاكل الهجرة واللجوء. وما نود التركيز عليه هو النظام المسبب لكل هذه المشاكل : نظام الحدود الراعي العنف والعنصرية والاستغلال واللامساواة البنيوية.

نحن واعون بان تقدم نضالاتنا مشروط بتحوله من نضال داخل الحدود إلى نضالات عابرة للحدود. وانطلاقا من هذا الوعي فنحن نعمل بتعاون مع منظمات أخرى من قبيل تضامن بلا حدود وشبكة مراقبة العنف على الحدود ونشطاء مبادرات أخرى، محلية وقارية، لان وحدها شبكة عابرة للحدود تجمع مناضلي الهجرة ومجموعات المهاجرين هي الكفيلة بإعطاء فعالية أكبر لنضالاتنا وضمان استمراريتها على المدى الطويل.

من الواضح أن أول ما يصطدم به المهاجرون هو الحدود ولذلك تعتبر نضالات المهاجرين في جوهرها دعوة إلى إعادة النظر في نظام الحدود. ولعل هذا البعد هو ما يجعل المهاجرين الأكثر استهدافا من قبل الأنظمة المستعدة لحماية الحدود حتى ولو كان الثمن هو حياة المهاجرين. علينا إدراك البعد الذي يكتسيه إضراب المهاجرين، فهو ليس مجرد إضراب لتحسين شروط العمل القاسية، بل هو إضراب لتفكيك نظام الحدود أي تفكيك النظام السياسي المنتج للاستغلال والعنصرية المنظمة وهو إضراب ضد الحدود السياسية نفسها التي تعيد إنتاج اللامساواة والخوف والخضوع القسري لشروط تحددها أرباح الرأسماليين قبل كل شي.

1-تمحور نشاطنا خلال السنوات الأخيرة حول "طريق البلقان" الطريق الرابط بين منطقة البلقان والاتحاد الأوربي، مع التركيز على المعابر الحدودية الساخنة بكل من سلوفينيا وكرواتيا، حيث يكره المهاجرون على توقيف مسيرتهم نحو الحدود مع الاتحاد الأوربي ويرغمون على التراجع نحو البوسنة التي تشكل النقطة الأكثر سخونة على طول طريق البلقان.

مع موجات طرد المهاجرين من النمسا وايطاليا خلال الشهور الأخيرة، زاد تدفق العائدين على سلوفينيا وكرواتيا وبشكل أكثر حدة على صربيا ومقدونيا التي تشكل نقط عبور نحو اليونان. ومع زيادة عدد المطرودين من الاتحاد الأوربي أصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن احتواء تدفق موجات المهاجرين المطرودين. وتمثل كارثة حريق مخيم موريا صورة مأساوية عما يمكن أن يترتب عن هذا العجز.

(المترجم : مخيم موريا يوجد بجزيرة ليسبوس اليونانية وهو يأوي 12 ألف من المهاجرين. تعرض ليلة يوم 8 – 9

شتنبر 2020 لحريق دمره عن كامله وهناك طمس لعدد الضحايا . وبينما تتوجه أصبع الاتهام إلى جماعات اليمين العنصري،أقدمت الحكومة اليونانية على اعتقال بعض المهاجرين من قاطني المخيم بدعوى الاشتباه بتورطهم في الحريق).

على طول "طريق البلقان" يتولى الجيش والشرطة معززة بمجموعات شبه عسكرية مهمة طرد ومطاردة موجات المهاجرين وتدبير عمليات الترحيل، بأشكال مخالفة للقانون وفي غياب أية مساطر غير مسطرة العنف. وبناء على شهادات حصلنا عليها عبر الهواتف من المرحلين نحو كرواتيا، طلبنا من السلطات السلوفينية تحمل مسؤلياتها اتجاه حملات الترحيل وما يرافقها من ممارسات غير قانونية وجرائم ضد المرحلين، لكن الحكومة تجاهلت طلباتنا وهو ما يكشف تسترها على هذه الجرائم والممارسات بدعوى أن السلطات الكرواتية "تحترم القانون وحقوق الإنسان" لكونها "عضو في الاتحاد الأوربي" وان البوسنة "بلد يوفر الأمن والأمان للمهاجرين". لكن مزاعم الحكومة السلوفينية كاذبة و لاسند لها، ويفندها الوضع الفعلي في كرواتيا،حيث يتعرض المرحلون لسوء المعاملة والعنف الجنسي من قبل الشارع ولوحشية الشرطة والعنف الجسدي داخل مراكز الاحتجاز، هذا علاوة على الجوع وسوء التغذية والبرد وشروط العيش في العراء. أما البوسنة فهي ابعد من أن تكون بلدا أمنا بالنسبة للمهاجرين.

لا تفتقد حجج السلطات السلوفينية إلى المصداقية فحسب، بل تمثل حجة على تواطئها مع الاتحاد الأوربي الممول الرئيسي لتكنولوجيا المراقبة على الحدود. فهو من يوفر الأسلحة لقمع المهاجرين وهو الراعي لسياسة مراكز الاحتجاز والقتل خارج حدوده.

2-لكن صوت المهاجرين، سواء في المخيمات او مراكز الاحتجاز في منطقة البلقان لا يمكن إسكاته، فهم يحتجون، بصمت أو بشكل علني، من خلال لافتات تطالب بالعدالة كتعبيرعن رفض عنف الشرطة والشروط اللاانسانية والتمييز السياسي والاجتماعي الذي تتسم به سياسات الاتحاد الأوربي اتجاه المهاجرين. وفي الوقت الذي نكتب فيه هذه السطور، يوم 15 شتنبر 2020، يخوض نزلاء "مركز إيواء الأجانب" بمدينة بوستونجا البوسنية إضرابا عن الطعام لمدة 48 ساعة. وقد علمنا بتعرض 10 من المضربين للضرب على يد الشرطة السلوفينية. ولا يسعنا سوى التشبث بمطلبنا بالإغلاق الفوري لمراكز الاحتجاز وتحرير المحتجزين وتوفير أماكن لائقة لإيواء المهاجرين. فمن غير المقبول احتجاز الناس في حاويات ومنعهم من التنقل دون مبرر قانوني.

لم يعد الأمر يتعلق بمراكز شبيهة بالمعتقلات بل أصبح الأمر يتعلق بمراكز احتجاز أفظع من المعتقلات: ثلاثة أشهر من الاحتجاز دون حقوق ودون رعاية طبية ودون تغذية. والأسوأ لا تلقى احتجاجات المحتجزين على ظروف الاحتجاز، أي اهتمام، بل تواجه مطالبهم ونداءاتهم بالتجاهل سواء من قبل إدارة المراكز أو من قبل المصالح الحكومية والسياسيين.

مع مرور الوقت وتحت وطأة الإهمال، أنهكت صحة المحتجزين وتفشت الأمراض في صفوفهم . فبعد أن اعتقدوا أنهم تخلصوا ولو لحين من مطاردات الشرطة ونهش الكلاب البوليسية أصبح الموت يطاردهم والمرض ينهش أجسادهم.

هذه هي الترجمة العملية لسياسة "الأمن والاستقرار والحماية". لكن المحتجزين لم يستسلموا ولا يمكنهم الاستسلام، لأنه لم يعد أمامهم من خيار غير الاحتجاج على الظروف اللاانسانية داخل مراكز الاحتجاز.

نحن نطالب باحترام حقوق اللاجئين وحماية حرية التنقل ونحتج كتعبير عن التضامن مع محتجزي مراكز الاحتجاز.

3-إن نفاق "نظام الحدود" لا حدود له، ففي عز طفرة وباء كوفيد19، تم تشغيل المهاجرين في ظروف تنعدم فيها أدنى شروط الوقاية والسلامة ورخصت الحكومات باستغلال هذه اليد العاملة الرخيصة في الحقول والمصانع وأوراش البناء في ظروف بالغة الهشاشة. ففي سلوفينيا اضطر العمال من أصل صربي في عز أيام طفرة الوباء إلى المبيت في سياراتهم بعد التخلي عنهم من قبل حكومتهم وعرقلة الحكومة البوسنية عودتهم إلى بلدهم . وتكشف هذه الأحداث ازدواجية معايير المواطنة واختلاف قيمتها باختلاف مناطق وجهات العالم، كما تفضح الطابع الانتقائي لمفهوم الامن والاستقرار.

نحن نرفض ان يكون الامن والاستقرار مشروطا بوثائق الإقامة الشرعية و لا نعتبر الإقامة شرطا لتوفير الحماية للأشخاص الباحثين عن مستقبل اقل هشاشة لأنفسهم وأسرهم. وإذا كنا نطالب بتسوية وضعية المهاجرين واللاجئين بمنحهم حق الإقامة غير المشروطة فنحن واعون بان قيمة الحياة هي اكبر من قطعة ورق : لأننا كلنا شرعيون .

في سلوفينيا من الصعب على طالبي حق اللجوء ولوج سوق الشغل، فهم ممنوعون لمدة 9 أشهر ابتداء تاريخ دخولهم التراب السلوفيني من العمل، وتزداد المدة في حال عدم الحصول على الترخيص بالإقامة. هذا ما تنص عليه وثائق الوكالة الأوربية للحقوق الأساسية. وأما الوجه الآخر لمدة الانتظار التي قد تتعدى سنوات، فهو تنازل طالب اللجوء عن كرامته تحت الإكراه. فهو مكره على العمل في "الاقتصاد السري" الخاضع في غالب الأحيان لإدارة مجرمين سريين.

نحن نطالب بحق العمل لكل العمال المهاجرين وسحب فترة الانتظار لولوج سوق الشغل لكافة المهاجرين واللاجئين .

4-هناك أيضا معارك قانونية يجب خوضها. ففي سلوفينيا وعلى اثر شكاية من احد المهاجرين الكاميرونيين، اعتبرت المحكمة الإدارية قرار ترحيل المهاجرين إلى كرواتيا من قبل الشرطة السلوفينية بمثابة "خرق لحقوق الإنسان" . ومعلوم أن خلال السنتين الأخيرتين فقط، أقدمت الحكومة السلوفينية على طرد 19 ألف مهاجر نحو كرواتيا، دون اعتبار لمدى احترام السلطات الكرواتية لحقوق المهاجرين. بعد حكم المحكمة الإدارية، نحن ننتظر حكم المحكمة الدستورية في قضية المهاجر الكاميروني.

هناك قضية أخرى مطروحة على جدول أعمالنا، يتعلق الأمر بالمهاجرين القادمين من اريتريا، الذين ترفض الحكومة السلوفينية منحهم حق اللجوء أو الإقامة خلافا لباقي دول الاتحاد الأوربي. ومعلوم أن اريتريا بلد يعيش تحت حكم نظام عسكري دكتاتوري والشعب الاريتري مزقته الحروب.أما ظروف العمل في هذا البلد فهي لا تختلف في شيء عن ظروف الأعمال الشاقة. فقد لجأت الطغمة الحاكمة في هذا البلد إلى إقامة معسكرات للعمل القسري، مما يضطر العديد من الاريتريين إلى الهروب خارج البلد. وأما الحكومة السلوفينية فهي تزعم أن "اريتريا بلد امن" لتبرير قرار رفضها منح حق اللجوء والإقامة للمهاجرين الهاربين من جحيم اريتريا.

كما أن من المتوقع أن تعرف سلوفينيا في المستقبل القريب ردة قانونية رجعية، خاصة مع تفعيل "قانون الأجانب" و"قانون الحماية الدولية" اللذان يوفران غطاء قانونيا للحكومة السلوفينية لتبرير إجراءات "الحد من دخول الأجانب" ورفض "طلبات حق اللجوء" بمبرر الـ"أزمة قاهرة".

نحن نعتبر أن الوقت قد حان لتشكيل شبكة قوية من القانونيين للعمل بشكل مشترك للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية حقوق

وحريات المهاجرين، كأحد المداخل للنضال ضد الأنظمة القمعية والحكومات العنصرية.

5-لكن الواجهة القانونية والسياسية ليست الجبهة الوحيدة للنضال، فهناك أيضا جبهة النضال اليومي المرتبط بالحياة والحاجيات اليومية(السكن والتغذية والملبس والأدوية والعلاجات الطبية والهاتف والرعاية الإنسانية). فالمدن السلوفينية والصربية تعج بآلاف المهاجرين الذين يعيشون في الشوارع أو محتجزين في مراكز الاحتجاز. وعلى طول "طريق البلقان" الرابط مع الاتحاد الأوربي، تسارع الحكومات لتشديد سياساتها للحيلولة دون تمتع المهاجرين واللاجئين بأبسط الحقوق الإنسانية. بل أن أكثر الحكومات تشددا، تسارع لتجريم مبدأ التضامن مع النازحين والمحتجزين وهي لا تتوانى في إذكاء نار العنصرية اتجاه الأجانب.

إن احد مهامنا الحيوية الراهنة تتمثل هي النضال من اجل توفير إيواء لائق يحفظ كرامة المهاجرين والتصدي لتجريم حركات ومبادرات التضامن.

إن وضعية المهاجرين واللاجئين في منطقة البلقان مرشحة لمزيد من التدهور ، خاصة في النقط الساخنة. فعلاوة على تنامي العنف والعنصرية وسوء المعاملة، شرعت بعض المحلات التجارية في إشهار إعلانات على واجهاتها الخارجية تستثني المهاجرين من حق اقتناء المواد الغذائية. هذا في حين تمتنع المنظمة الدولية للمهاجرين عن تقديم التغذية للمهاجرين وتقوم بإغلاق المراكز التابعة لها في وجههم. ومن جهة أخرى، لم يعد مسموحا للمهاجرين بركوب الحافلات مما يضطرهم إلى المشي على الأقدام لأسابيع وسط الغابات كما هو الحال في البوسنة. وتشهد العديد من المناطق حركات احتجاجية وقطع للطرق احتجاجا على هذه المعاملة العنصرية ولإثارة انتباه الرأي العام. وهو ما دفع ببعض مجموعات التضامن المحلية إلى تنظيم حركات احتجاجية محلية ضد هذه الظواهر العنصرية الآخذة في التفشي.

ولحد اليوم لازال أكثر من 4الف مهاجر (من أصل 8الف) عالقين على الحدود بين البوسنة وجمهورية البوسنة والهيرزك.

لقد تبين لنا خلال أزمة كوفيذ كم هو ضروري، ليس فقط وجود مجموعات محلية بل أيضا شبكة عابرة للحدود لدعم المهاجرين ومساعدتهم على تنسيق نضالاتهم وتوفير بنية تحتية بديلة تسمح بتلبية حاجيات المهاجرين المتمردين على الحدود.

علينا فضح دور الاتحاد الأوربي في تمويل حملات العنف ضد المهاجرين وتجهيز طريق البلقان بكاميرات المراقبة وتسليح الشرطة والمجموعات شبه العسكرية بالسلاح والكلاب لمطاردة المهاجرين واللاجئين. كما علينا محاكمة كل السياسيين المتواطئين مع الاتحاد الأوربي لنشر العنف والعنصرية وتنمية سياسات الاضطهاد الاجتماعي والتعذيب والقتل السري للمهاجرين.

إن تسليح الشرطة وعسكرة الحدود وتجهيزها بأحدث تكنولوجيا المراقبة وتمويل سياسات ترويض البشر على العبودية وحضر حرية التنقل على الأرض هي سياسات إجرامية، يجب العمل على مكافحتها. كما علينا تنظيم حملات لمقاطعة وسائل الإعلام التي تشجع على العنف والعنصرية واعتبارها طرف مسؤول عما يجري. كما علينا النضال لوضع حد لجشع وشراهة الرأسماليين الذين ينتهزون الفرص لممارسة أبشع مظاهر الاستغلال لامتصاص دماء المهاجرين.

بتعدد لغاتنا، نحن بحاجة في السياق الراهن إلى لسان يوحد صوتنا: من أجل خطوة نحو منظمة سياسية عابرة للأوطان لإعادة التنظيم والتسييس والتأسيس لقاعدة انطلاق قوية لشل وتفكيك أسس النظام والمجتمع المنتج والراعي لاستغلال المهاجرين والعمال والنساء والطبيعة.

حركات المهاجرين واللاجئين- اسبانيا

شبكة التضامن RSA (اسبانيا)

هي شبكة مواطنة، نسوية غير حزبية تقوم على التسيير الذاتي، تأسست قبل خمس سنوات من خلال تجمع ضم مئات من الأشخاص بساحات مدريد. ومن خلال النقاش حول كيفية دعم المهاجرين واللاجئين القادمين إلى أوروبا، تم التركيز على هدفين:

1- إدانة سياسات التمييز، الأوروبية والوطنية والبلدية، وتجريم التنقيل القسري للأشخاص خاصة على الحدود الجنوبية لاسبانيا ، والنضال ضد قوانين الاستقبال والهجرة العنصرية، وضد انتهاكات حقوق الإنسان والعوامل المتعددة المسببة لحركات الهجرة القسرية (الحروب وتغير المناخ والكوارث البيئية والجوع والرأسمالية واضطهاد الأقليات الجنسية المختلفة LGTBI وغيرها من مظاهر النظام الأبوي). وتقوم الشبكة بتنظيم الندوات والحملات المنظمة والمبادرات المباشرة،كاستقبال الأشخاص الأقل حماية عند نقط العبور لتحسيسهم بالأمان مع تقديم النصائح والمساعدة القانونية أو المالية.

وعلى مدى الخمس سنوات الماضية عملت شبكة RSA على بلورة أرضية سياسية للتعبئة لتشكيل رقابة اجتماعية على حدود أوربا الخارجية. وفي هذا الإطار نظمت الشبكة عدة مظاهرات ونقاشات داخلية ومع مجموعات أخرى من أجل:

1-تسليط الضوء على مظاهر العنف والعنصرية التي يتعرض لها الأشخاص المحتجزين على الحدود (اليونان / تركيا ,ليبيا والحدود الجنوبية لإسبانيا)

2- إبراز مسؤولية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ودورهما في تمويل وتقديم الدعم اللوجستيكي للدول التي تنتهك بشكل منهجي حقوق الإنسان ، مقابل تشديد الرقابة على الحدود

3-المطالبة بفتح طرق أمنة وقانونية لتنقل المهاجرين، والإغلاق الفوري لمراكز الاحتجاز الرهيبة في ليبيا والجزر اليونانية .

ونحن نعتقد أن هذه المهام هي مهام مشتركة بين المجموعات الأوروبية التي تناضل من أجل حقوق المهاجرين واللاجئين.

ونطمح إلى بناء تنسيق عابر للحدود،لإعطاء قوة اكبر وتأثيرا اوسع لنضالات المهاجرين.

أما فيما يتعلق بالإجراءات الأخيرة التي رافقت الوباء خلال الحجر، فقد قمنا بتنظيم حملة خاصة عبرالإنترنت للفت انتباه الرأي العام حول ما يجري على الحدود ومراكز الاحتجاز خلال مرحلة الحجر الصحي.

وفي الآونة الأخيرة ،تم تركيز نشاطنا حول مساعدة اللاجئين ضحايا قوانين دوبلان الظالمة واللإنسانية التي ترغم اللاجئ على العودة إلى أول دولة دخل عبرها الاتحاد الأوروبي ، بغض النظر عن السنوات التي قضاها في البلدان الأخرى ودون اعتبار لجذوره والروابط العائلية التي نسجها في البلد المطرود منه. كما عملنا على فتح جبهة قانونية ناجحة لاستعادة حقوق هؤلاء الضحايا ومعاملتهم كبقية اللاجئين.

من اجل هذا كله، نحن ندعم وبقوة حركة النضال من أجل رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة، والمساواة بين المهاجرين وباقي المواطنين، وسنكون ضمن المشاركين في مسيرات ومبادرات 17 أكتوبر للدفاع عن هذه الحقوق.

المسيرة الوطنية للمهاجرين غير الشرعيين

ائتلاف مهاجري فرنسا CIF

نحن جمعية مقرها بباريس، ندافع عن حقوق الجميع دون تمييز على أساس النوع أو الجنسية أو الرأي أو المعتقد الديني أو الوضع الاجتماعي. نسعى لمساعدة الأشخاص في وضعية صعبة وتقديم المساعدة الإدارية وكل ما يماثل ذلك.

يوم 30 مايو 2020 وفي عز الحجر الصحي، نظم آلاف من المهاجرين غير الشرعيين مسيرات احتجاجية بباريس والعديد من المدن الفرنسية، احتجاجا على العنصرية وظروف الاستغلال البشعة. ويوم 20 يونيو من نفس السنة عاد المهاجرون و بإعداد كبيرة إلى الشارع، حيث تظاهر عشرات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين والمتضامنين بباريس ومدن أخرى (مرسيليا ، رين ، مون بوليي ، ستراسبورغ...) لكن الدولة لم تحرك ساكنا متنكرة لمطالب من كان يقف في الصفوف الأمامية خلال فترة الحجر الصحي و من كان عرضة للاستغلال في ظروف محفوفة بالمخاطر ومن فقد وظيفته ومن ظل رهن الاحتجاز بمراكز الاحتجاز الإداري .

في نفس السياق ، انطلقت من جديد يومي 19 شتنبر و 03 أكتوبر قوافل من عدد من المدن الفرنسية وهي على موعد يوم 17 أكتوبر أمام قصر الإليزيه بالعاصمة باريس. تلتقي هذه القوافل حول مطالب رد الاعتبار لضحايا الاستعمار ومكافحة العنصرية وعنف الشرطة، ومناهضة كل السياسات المعادية للهجرة و من اجل تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين.

إننا نعيش في مجتمع لا زال يرفض المساواة بمبرر اختلاف الجنسية والأصل واللون. ومادام الأمر يتعلق بالكرامة والمساواة، فإننا نطالب بإغلاق مراكز الاحتجاز والإيواء وتسوية أوضاع الجميع.

مئات المهاجرين وعلى رأسهم المهاجرين غير الشرعيين في قوافل عابرة للمدن والجهات يلقون دعم شرائح واسعة من السكان على جنبات ومفترق الطرق وبالساحات والقرى والأحياء .

"سيدي الرئيس، نحن نعبر كل أرجاء البلاد، من أجل المساواة ". وقد تجاوزت قوافل المساواة الحدود الفرنسية، لتمتد إلى بلدان أخرى مثل (إيطاليا ، إسبانيا ، تركيا ، المغرب ...). وهذا دليل على تضامن جميع الشعوب مع قضية المهاجرين غير الشرعيين. بعد الحجر الصحي وما رافقه من معانات، أن الأوان لتسوية أوضاع المهاجرين وتحقيق المساواة بين الجميع.

سواسية كلنا شرعيون

ائتلاف "غير الشرعيين " مرسيليا (فرنسا)

مند سنة ونصف وانأ أعيش في مرسيليا، جئت إلى فرنسا قادما من تونس، اشتغلت في احد المطاعم، لكنني فقدت عملي خلال الحجر الصحي لأني مهاجر سري.
لست حالة استثنائية، بل هي حالة عامة تطال الكثير من المهاجرين السريين العاملين في البناء والنظافة وغيرها من الأعمال الهشة.
قضيت 5 أشهر بدون شغل، وانأ ملزم بأداء واجبات الكراء ومساعدة عائلتي التي تعيش على جزء من تحويلاتي المالية: إنها وضعية جد قاسية جعلتني مستعدا للقيام بأية وظيفة، لكن كوني مهاجر بدون إقامة جعل الآمر أكثر تعقيدا.
لهذا انخرطت في البحث عن حل فتوصلت إلى ان الحل ليس فرديا، بل هو حل لوضعية المهاجرين بدون إقامة ككل. اعرف أن الطريق إلى هذا الحل ليس سهلا لكنه هو الوحيد الذي أصبح أمامنا
في البداية لم نكن سوى اثنين، قررنا المشاركة في مسيرة 30 ماي بباريس على أمل الارتباط والتواصل مع مجموعات أخرى. خلال المسيرة وجدنا أنفسنا مقسمين إلى مسيرتين رغم كون عدد المشاركين كان قليلا. وانطلاقا من هذه التجربة الأولى قررنا تشكيل ائتلاف واحد بمرسيليا يضم كل مجموعات المهاجرين واللاجئين. وبفضل مساعدة بعض الجمعيات تواصلنا مع الجمعيات والتنظيمات الداعمة لقضية المهاجرين واللاجئين. وقد توجت هذه الاتصالات بتنظيم اجتماع بمقر نقابة متضامنين حضره 50 شخص و15 جمعية (كل مقاطعة في مرسيليا لها جمعياتها). كانت هذه المرة الأولى التي يجتمع فيها أفراد وجمعيات للتنظيم والعمل بشكل مشترك.
انتهى الاجتماع بالاتفاق على تشكيل ائتلاف واسع يضم الأفراد والجمعيات واتخاذ كل القرارات بشكل جماعي. وكانت أول مبادرة هي التحضير بشكل جماعي لمسيرة 29 يونيو.
خلال التحضير للمسيرة كنا ننظم اجتماعات أسبوعية وكان الرهان هو توسيع عدد المشاركين في كل اجتماع والانفتاح على مجموعات أخرى لإشراكها في التحضير الجماعي للمسيرة بغض النظر عن طبيعة اهتماماتها ونشاطها الخاص. وهكذا انضمت إلينا الفروع النقابية لنقابات الكونفدرالية العامة (CGT) والكونفدرالية الوطنية (CNT) ونقابة متضامنين (Solidaires) ومجموعات أخرى من المهاجرين وغير المهاجرين. وقد توج عملنا المشترك بتنظيم مسيرة يوم 20 يونيو بمرسيليا شارك فيها أكثر من 5 ألف شخص وهو عدد مهم في مرسيليا. كان مطلبنا المشترك هو تسوية وضعية المهاجرين السريين وإغلاق مراكز الاحتجاز بمرسيليا وتوفير السكن للجميع.

خلال أول اجتماع بعد المسيرة، اتفقنا على تشكيل ائتلاف للدفاع عن حقوق الطلبة الأجانب وتسوية إقامتهم لتمكينهم من متابعة دراستهم . وبفضل مساعدة "شبكة تعليم بدون حدود" وبعض المحامين، نظمنا اجتماعات مع الآباء والأمهات الذين فقدوا عملهم لنقاش مشكل متابعة أطفالهم لدراستهم كما نظمنا لقاءات مع الطلبة الذي انهوا أو توقفوا عن الدراسة ويرغبون في متابعة مسارهم الدراسي، خاصة الطلبة الراغبين في الحصول على شهادة الماستر المهني الذين يفرض عليهم النظام القيام بتداريب لا يمكنهم الحصول عليها بدون رخصة الإقامة.
بدون وثائق الإقامة يتوقف مسار التكوين بالنسبة للمهاجرين فينتهي كل أمل في الترقي الاجتماعي وهذا حال غالبية المهاجرين : بدون وثائق إقامة يتم تجريد المهاجر من كفاءاته وعدم الاعتراف بمؤهلاته.
لهذه الأسباب نحن منخرطون في حركة النضال من اجل رخصة إقامة دائمة وغير مشروطة
البعد الدولي مسالة جد مهمة في نضال المهاجرين لان حق الإقامة وحرية التنقل لا يمكن حصرهما في بلد واحد، بل هي حقوق عابرة للأوطان والحدود.كما أن العنصرية لم تعد محصورة في بلد دون آخر، بل أصبحت ظاهرة عابرة للحدود. ففي المغرب وتونس وباقي البلدان العربية والمغاربية هناك مظاهر مختلفة من العنصرية. فالمهاجرون الأفارقة يعانون في هذه البلدان نفس ما يعانيه أو أكثر أشقاؤهم في الدول الأوربية. فهم محرمون من السكن والعمل والتعليم ومن الحكرة والاستغلال في العمل ولحياة اليومية.
لهذا فان تشكيل وتقوية التنسيقية العابرة للأوطان تكتسي أهمية بالغة لتوحيد نضالات المهاجرين.

A suivre : Facebook:TRANSNATIONAL MIGRANTS COORDINATION

Contact : transmigrcoordination@gmail.com

مساواة –مجموعة نسوية –المغرب

هي مجموعة نسوية مغربية (رجال ونساء) تناضل من أجل تغيير اجتماعي ،ديمقراطي وايكولوجي جذري. يتغذى مشروعنا من نضالات الشغيلة والنساء والأقليات الاجتماعية والثقافية المضطهدة والحركات الايكولوجية وحركات مناهضة الاستعمار. مجلتنا "مساواة" وصفحتنا على مواقع التواصل الاجتماعي هي أدوات للتكوين والإعلام والتضامن.

انفو كولبا- طريق البلقان (سلوفينيا)

شبكة واسعة تضم تنسيقيات المهاجرين وطالبي اللجوء ولاجئين وجمعيات محلية ومجموعات مناضلة وأفراد. وهي تنشط بسلوفينيا على الحدود مع الاتحاد الأوربي.

تنسيقية المهاجرين –ايطاليا

ائتلاف يضم مهاجرين وايطاليين،نساء ورجال، يناهض قوانين ايطاليا حول الهجرة وتوجيهات الاتحاد الأوربي التي تربط بين رخصة الإقامة وعقدة العمل لتحويل المهاجرين إلى يد عاملة رخيصة قابلة للاستغلال او الطرد حسب حاجيات السوق. نناهض كافة أشكال العنصرية وندعم الدور السياسي للمهاجرين في نضالهم داخل الاتحاد الأوربي وخارجه.

مجلس الهجرة (HDK)

هو احد هيئات مؤتمر الشعب الديمقراطي الذي هو اتحاد بين حركات ومنظمات وأحزاب سياسية يسارية بتركيا. يهدف منذ 2011 إلى إعادة تشكيل السياسة التركية والتعبير السياسي عن المضطهدين والمستغلين وضحايا التمييز الاثني والديني والجنسي.

لجنة المهاجرين (HDP)

هي احد لجان حزب الشعوب الديمقراطي الذي هو القوة السياسية الثالثة في البرلمان التركي.

نساء مضربات في فندق ايبيس –فرنسا

هن عاملات النظافة في فندق ايبيس يخض إضراب منذ 14 شهر ضد استغلال العمال من الباطن وضد العنصرية.

ائتلاف مهاجري فرنسا (CIF)

جمعية بمدينة باريس، للدفاع عن حقوق كل الناس بغض النظر عن الجنس والعرق والمعتقد او الوضع الاجتماعي. وهي تقدم الدعم القانوني وكل ما من شانه مساعدة الأشخاص في أوضاع صعبة

ائتلاف "غير الشرعيين" بمرسيليا (فرنسا)

ائتلاف يضم المهاجرين "غير الشرعيين" واللاجئين وطالبي اللجوء ومجوعات وجمعيات بمرسيليا.

شبكة التضامن RSA (اسبانيا)

هي شبكة مواطنة ونسوية، قاعدية وغير حزبية. تشكلت قبل 5 سنوات على اثر تجمعات بساحة مدريد بهدف مساعدة ودعم اللاجئين القادمين إلى أوربا.